● أخبار قصيرة

إلغاء حق النقض سيؤدي إلى زوال الاتحاد الأوروبي

أكد رئيس الوزراء السلوفاكي روبرت فيتسو أن فرض رأي سياسي واحد وإلغاء حق النقض الذي تتمتع به كل دولة أوروبية سيؤدي إلى نهاية الاتحاد الأوروبي. وأوضح قائلاً: «إن فرض رأي سياسي إلزامي، وإلغاء حق النقض، ومعاقبة أصحاب السيادة، وفرض ستار حديدي جديد، وتفضيل الحرب على السلام، سيكون بذلك نهاية المشروع الأوروبي الشامل.. هذا تراجع عن الديمقراطية، ونذير بصراع عسكري كبير». وانتقد روبرت فيتسو، الاتحاد الأوروبي لتردده في اتخاذ موقف فاعل في الأزمة الأوكرانية، مؤكداً أن اللاعبين الرئيسيين في الاتحاد ينتقدون الدول الأخرى لاختلاف آرائها. وأشار إلى أن المستشار الألماني فريدريش ميرتس هدد سلوفاكيا وهنغاريا بعقوبات من الاتحاد الأوروبي بسبب مواقفهما السيادية. وفي وقتٍ سابق، قال ميرتس إن «الإتحاد الأوروبي لا يستبعد الصراع مع هنغاريا وسلوفاكيا إذا استمرا في نهجهما الحالي»، فيما تطرق «لمسألة استخدام حق النقض ضد المبادرات الأوروبية الشاملة». كما وصف تعليق تمويل الاتحاد الأوروبي بأنه «آلية تأثير» على هاتين الدولتين.

كوريا الشمالية تجري تغييرات في قياداتها العسكرية

أجرت كوريا الشمالية، تغييرات في صفوف قياداتها العسكرية، إذ استبدلت مسؤولين كباراً، بينهم مدير مكتب المدفعية ومكتب الأمن، وذلك في الاجتماع الثامن للجنة العسكرية المركزية للحزب الحاكم، وذلك بعد حادث انقلاب السفينة الحربية.
وعيّنت اللجنة ٦ ضباط «قادة وحدات على مستوى الفيلق، ومدير مكتب المدفعية ومدير مكتب الأمن، إضافةً إلى بعض الموظفين السياسيين»، من دون الكشف عن تفاصيل أخرى. كما ناقش الاجتماع «سبل ترسيخ نظام الانضباط الصارم في أجهزة القوات المسلحة للبلاد، وممارسة رقابة وتوجيه صارمين على الجيش». وقررت بيونغ يانغ في الاجتماع أيضاً اتخاذ «تدابير عسكرية للحفاظ على تفوقها الاستراتيجي والتكتيكي بحزم»، ووافقت على سلسلة من المشاريع الجديدة في قطاعي العلوم الدفاعية والصناعة، من دون الكشف عن تفاصيل. يأتي ذلك بعد أن شهدت كوريا الشمالية حادثاً وُصف بـ«الخطير» حيث انقلبت سفينة حربية، وزنها ٥ آلاف طن، جزئياً خلال تدشينها، بحضور كيم جونغ أون.

قلق باكستاني بشأن الأمن المائي

أظهر التصعيد العسكري الأخير بين الهند وباكستان جانباً جديداً للصراع الممتد بين الجانبين، يتعلق بالأمن المائي.. يأتي ذلك بعد تعليق نيودلهي العمل باتفاقية «إندوس» للمياه مع جارتها إسلام آباد، محولةً بذلك أحد أقدم اتفاقيات تقاسم المياه في العالم إلى ورقة ضغط سياسية. هذا القرار الأحادي الذي اتخذته نيودلهي يُهدد بزعزعة استقرار منطقة تعتمد بشكلٍ حيوي على مياه النهر، إذ يوفر نهر السند ٨٠٪ من احتياجات باكستان المائية. هذا ولد حالة من الجدل بين الأوساط السياسية والدبلوماسية بشأن الاستراتيجية المستقبلية لتأمين مصادر المياه، خاصةً التي تأتي من كشمير.

القوة الناعمة تحت المجهر؛

هل يصبح مستقبل التعاون الأكاديمي ضحية للصراعات السياسية؟

الوفاق/ يشهد العالم تحولًا دراماتيكيًا في العلاقات الثنائية بين القوى العظمى، إذ أصبح التعليم الدولي أداة دينامكية ضمن صراعات النفوذ الدبلوماسي. ففي خطوة أثارت جدلاً واسعًا، أعلنت إدارة الولايات المتحدة عبر تصريحات وزير الخارجية «ماركو روبيو» عن قرار بإلغاء تأشيرات الطلاب الصينيين وفق معايير جديدة تستند إلى اعتبارات أيديولوجية وأمنية. من جانبه، رفع مسؤولو بكين صوتهم رافضين هذا الإجراء الذي وصفوه بأنه «تمييزي» وغير منطقي، ممادفع الطرفين للدخول في دوامة من التصريحات والمطالب الدبلوماسية.

خلفية القرار والسياسات الأميركية الجديدة

تعود جذور هذا القرار إلى سياسة سابقة اتبعتها إدارة ترامب، والتي ركزت على الضغط على الجهات التي تسعى لاستخدام التعليم كوسيلة للتأثير في السياسات الداخلية للولايات المتحدة.
أعلنت الإدارة الأميركية أن عملية إلغاء التأشيرات لن تقتصر فقط على الطلاب الذين يُظهرون ميولًا في مجال الفكر أو ينتمون إلى دوائر يتم رصدها، وإنما ستشمل أيضًا أولئك المرتبطين بالحزب الشيوعي أو الذين يدرسون في مجالات حساسة. كما أشارت التوجيهات إلى مراجعة شاملة لمعايير منح التأشيرات تماشياً مع أهداف الأمن القومي وتعزيز القدرة على التدقيق في الطلبات القادمة.
يأتي القرار في وقت يسعى فيه الطرفان إلى إعادة ترتيب العلاقات الدبلوماسية، بحيث يُستخدم التعليم كوسيلة لتأثير نقاط الضعف في الطرف المنافس، ممايُعيد صقل مفهوم «القوة الناعمة» الذي تعتمد عليه الدول الكبرى في جذب العقول والخبرات.

ردفعل بكين والتوتر الدبلوماسي

في ردٍ سريع على هذه الخطوة، أعربت وزارة الخارجية الصينية عن استيائها ووجهت احتجاجًا رسميًا لدى واشنطن. وقد صرحت المتحدثة باسم الوزارة «ماو نينغ» بأن قرار إلغاء تأشيرات الطلاب الصينيين استند إلى أسباب غير منطقية واستخدمت ذريعة الأيديولوجيا وحقوق المواطنين كذرائع للتدخل في شؤون التعليم والتبادل الثقافي. تعكس هذه التصريحات مدى حساسية العلاقة بين الطرفين، إذ يُنظر إلى التعليم ونقل المعرفة كوسيلتين رئيسيتين في تعزيز العلاقة الثقافية والاقتصادية، ممايجعل أي خطوة تتعلق بهما تتداخل مع معايير العدالة والتنافس التجاري.
ومنذ عقود صارت الولايات المتحدة الوجهة المفضلة للكثير من الطلاب الصينيين الباحثين عن بديل للنظام الجامعي الصيني شديد التنافسية، والذين انجذبوا إلى السمعة الطيبة للجامعات الأميركية. وينحدر هؤلاء الطلاب عادة من عائلات ثرية قادرة على تحمل التكاليف الباهظة للدراسة في الجامعات الأميركية.
وبقي الكثير من هؤلاء بعد التخرج في الولايات المتحدة وينسب إليهم الفضل في تعزيز القدرة البحثية الأميركية والقوى العاملة في الولايات المتحدة.
ومع ذلك، انخفض عدد الطلاب الصينيين في الولايات المتحدة إلى حوالي ٢٧٧ ألفًا في ٢٠٢٤، من حوالي ٣٧٠ ألفًا في ٢٠١٩، بسبب التوتر المتزايد بين أكبر اقتصادين في العالم وتشديد الرقابة من جانب الحكومة الأميركية على الطلاب الصينيين وجائحة كوفيد-١٩.

التعليم والتنافس في سياق قوة ناعمة

يُعد نظام التعليم وتدفق الطلاب من الصين نحو الجامعات الأميركية عنصرًا حيويًا في الصراع الدبلوماسي بين البلدين. فالطلاب ليسوا مجرد عناصر أكاديمية، بل يُنظر إليهم كوسطاء لنقل المعرفة والتكنولوجيا وأسلوب الحياة، مما يعزز من القوة الناعمة للبلدان المستضيفة. وفي هذا السياق، تُعرض المؤسسات التعليمية الأميركية نفسها لضغط متزايد للإجابة عن تساؤلات حول معايير قبول الطلبة، خاصةً بعد أن أُلغيت آلاف التأشيرات سابقًا، وبعضها كان يخص طلابًا شاركوا في أنشطة منتقدة للعدو الصهيوني أو عبروا عن أفكار تتعارض مع السياسات الأميركية الرسمية.

التأثيرات الاقتصادية والدبلوماسية

على الصعيد الاقتصادي، تُعتبر الرسوم الدراسية ومصاريف الطلاب الدوليين مصدرًا رئيسيًا للعائدات المالية للجامعات الأميركية، مما أدى إلى ترقب تأثير مثل هذه القرارات على القطاع التعليمي بأكمله. من ناحيةٍ أخرى، فإن القرار لا يُمثل مجرد تغيير في سياسة التأشيرات، بل هو وتيرة جديدة لترتيب أولويات السياسات الخارجية الأميركية في مواجهة ما يُنظر إليه من محاولات لتقويض حقوق الأميركيين. هذا المزيج من الأبعاد الأمنية والاقتصادية يجعل القرار جزءًا من استراتيجية دبلوماسية أوسع تهدف إلى إعادة ترتيب العلاقات مع الصين وهونغ كونغ ضمن سياق المنافسة العالمية المتزايدة.
كما إن إلغاء التأشيرات وفرض معايير أكثر صرامة يحمل آثارًا متعددة على النظام التعليمي، فقد يُواجه الطلاب تحديات كبيرة فيما يتعلق بتأمين مكان دراسي في جامعات عالمية، مما قد يؤثر سلبًا على مساراتهم المهنية والبحثية. كما تعتمد الجامعات الأميركية على الإيرادات الناشئة عن الطلاب الدوليين لتعزيز البحث العلمي والبنية الأكاديمية، وقد يؤدي انخفاض أعداد الطلاب إلى تراجع في جودة البرامج التعليمية والبحوث.

مستقبل التعاون الأكاديمي وفق القرار الأمريكي قد يتخذ منحىً جديدًا يُعيد تعريف العلاقات بين الدول في عصر تتزايد فيه الصراعات على القوة الناعمة والمعايير الأيديولوجية

سباق النفوذ .. بين القوة الناعمة والسياسة الأمنية

ما يميز هذا القرار هو انتقال التعليم من كونه مجالًا أكاديميًا بحتًا إلى ساحة معركة دبلوماسية تمارس فيها الدول أساليب الضغط السياسي والاقتصادي. ففي ظل التوترات القائمة بين واشنطن وبكين، يُنظر إلى القرارات المتعلقة بتأشيرات الطلاب على أنها وسيلة لتحقيق أهداف أمنية داخلية وفي نفس الوقت كإشارة إلى إصرار الإدارة الأميركية على فرض معايير معينة في العلاقات الدولية.
وفي المقابل، تشعر الصين بأن مثل هذه الخطوات تُستخدم للحد من نفوذها التعليمي والثقافي على الصعيد العالمي، وهو ما قد يؤثر سلبًا على التعاون في مجالات البحث العلمي والتبادل الأكاديمي بين البلدين. إن مثل هذا التنافس الذي يمتد من ساحة التعليم إلى ميادين السياسة والأمن قد يؤدي إلى تغييرات جذرية في طريقة إدارة العلاقات الثنائية مستقبلاً.

التعليم جزء من الصراع بين أمريكا والصين

إن مسار هذه السياسة يُشير إلى تحول في طبيعة العلاقات بين الصين وأمريكا، إذ يُمكن أن تصبح قضايا التعليم والتأشيرات جزءًا لا يتجزأ من الصراع السياسي والاقتصادي بين القوتين. وتتجه الأنظار الآن إلى كيفية تفاعل المجتمع الدولي، والمؤسسات الأكاديمية بالذات، مع هذه الخطوة التي قد تعيد رسم خريطة التنافس في العالم. سواء كان التغيير مدفوعًا بالاعتبارات الأمنية أم بالسياسة الاقتصادية، فإن مستقبل التعاون الأكاديمي قد يتخذ منحى جديدًا يُعيد تعريف العلاقات بين الدول في عصر تتزايد فيه الصراعات على القوة الناعمة والمعايير الأيديولوجية.
هذا ويُتوقع في المستقبل أن تشهد العلاقات بين الصين وأمريكا مزيدًا من التوتر في الميدان التعليمي، وقد تنشأ مبادرات دولية جديدة تهدف إلى تقوية البنى التحتية للتعاون العلمي والتنموي، في سبيل مواجهة الانقسامات وتقليل أثر الضغوط السياسية على نظام التعليم العالمي.

٣٠٠ شخصية بريطانية تطالب بإنهاء «تواطؤ» المملكة المتحدة في غزة

طالب أكثر من ٣٠٠ شخصية في بريطانيا رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر بإنهاء تواطؤ المملكة المتحدة في حرب غزة.
وقد وجهت رسالة مفتوحة إلى ستارمر، شارك في توقيعها عدد من الشخصيات البارزة من عالم الإعلام والفنون، إلى جانب أطباء وأكاديميين بارزين، ومجموعات حقوقية، وناج من الهولوكوست .واتهم الموقعون الحكومة البريطانية بمواصلة السماح ببيع الأسلحة إلى الكيان الصهيوني، ومنح التراخيص اللازمة لذلك، رغم استمرار العدوان في قطاع غزة.
وتقود منظمة اللاجئين الخيرية Choose Love هذه المبادرة، إذ دعت في الرسالة إلى تعليق فوري لجميع مبيعات الأسلحة البريطانية إلى كيان العدو الصهيوني، وإتاحة الوصول الإنساني العاجل للمنظمات الإغاثية ذات الخبرة، كما طالبت الحكومة بالتدخل والعمل على التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار من أجل «أطفال غزة». وكان ستارمر قد انضم الأسبوع الماضي إلى قادة فرنسا وكندا في تحذير كيان العدو من اتخاذ «إجراءات ملموسة» في حال واصل «توسيع عملياته العسكرية بشكلٍ فاضح» في غزة. وجاء في الرسالة: «نحثكم على اتخاذ إجراءات فورية لإنهاء تواطؤ المملكة المتحدة في الفظائع التي تُرتكب في غزة».
وأضافت الرسالة أن الأطفال في غزة يعانون الجوع الشديد، بينما «تقف المواد الغذائية والأدوية على بعد دقائق فقط»، في إشارة إلى الحصار الصهيوني الذي منع دخول الإمدادات لمدة ١١ أسبوعاً، وتم رفعه الأسبوع الماضي.
ومن بين الموقعين الناجي من الهولوكوست ستيفن كابوس، إذ أشارت الرسالة إلى أن ٧١ ألف طفل دون سن الرابعة يعانون من «سوء تغذية حاد»، وأنهم «يبكون حتى تفقدهم المجاعة القدرة على البكاء». وجاء في الرسالة أن الأطفال يستفيقون كل يوم على دوي القنابل، في ظل «عنف مختوم بختم الصمت البريطاني، وتحمله قطع غيار تم شحنها من مصانع المملكة المتحدة إلى كيان العدو». وتأتي هذه الرسالة بعد أيام من توقيع ٨٢٨ خبيراً قانونياً بريطاني الجنسية أو المؤهلين قانونياً في المملكة المتحدة، من بينهم قضاة سابقون في المحكمة العليا، على رسالة موجهة إلى ستارمر، يحذرون فيها من أن «إبادة جماعية تُرتكب في غزة».

بدء إنشاء المنطقة العازلة بين مقاطعتي بيلغورود وخاركوف

بدأ الجيش الروسي في تشكيل قسم جديد من المنطقة العازلة على الحدود بين مقاطعتي بيلغورود وخاركوف، مع مواصلة تعزيز الضغط على مواقع القوات الأوكرانية في مناطق مجاورة. وأكد الخبير العسكري أندريه ماروتشكو لوكالة «تاس» أن القوات الروسية، بعد تحريرها بلدة ستروبيفكا الحدودية في ٢٩ مايو/ أيار، تواصل تقدمها شمالاً وجنوباً لتوسيع نطاق السيطرة. وأضاف أن الوحدات العسكرية الروسية تعمل على تطهير المنطقة الحدودية، مع زيادة الضغط على المواقع الأوكرانية في منطقتي أوترادنوي وبولوفكا.
وأوضح أن هذه التحركات تمثل بداية تشكيل قسم جديد من المنطقة العازلة المخطط لها بين بيلغورود وخاركوف.
وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد أعلن سابقاً عن قرار إنشاء «منطقة عازلة أمنية» على طول الحدود، مؤكداً أن الجيش الروسي ينفذ هذه المهمة حالياً.
كما أشار إلى ضرورة إعادة إعمار المناطق المتضررة في مقاطعات كورسك وبيلغورود وبريانسك، ودعم السكان العائدين إلى ديارهم عند تحسن الأوضاع الأمنية.
وشدد بوتين على أهمية إصلاح البنية التحتية من طرق ومرافق حيوية، فضلاً عن دعم القطاعين الصناعي والزراعي، وتقديم المساعدة لأصحاب المشاريع والعمال في تلك المناطق.